المرصد

عين على الأحداث

نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

الخميس 2 ديسمبر 2021 | 29 صفحة | العدد : 194

ليبيا وتحديات الاستحقاق الانتخابي

شلوف: هناك مخاوف من عدم قبول تيار الفوضى لنتائج الانتخابات

بوادر العنف في الانتخابات الليبية وتأثيراتها

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

«مربع الصفر» يهدّد انتخابات ليبيا

في الوقت الذي ينتظر فيه الليبيون توجه بلادهم نحو طريق يقود للسلام والأستقرار،عبر الانتخابات التي يجمع الكثيرون على كونها السبيل الامثل للخروج من نفق الأزمة المظلم،تلقي الأوضاع الأمنية المتردية بظلالها على هذا البلد الممزق بالصراعات مهددة بإفشال الاستحقاق الانتخابي القادم الذي يعتبر الأبرز والأخير لانهاء حالة الفوضى في ليبيا.

مؤتمر باريس دعا إلى التزام لا لبس فيه لكل الأطراف الليبية بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعدها المقرر، ودعم جهود مفوضية الانتخابات لإنجاح هذا الاستحقاق، وهدد بفرض عقوبات على من يعرقل الانتخابات.

مثل توافق الاطراف الليبية مؤخرا على اجراء الانتخابات المزمع عقدها في 24 ديسمبر / كانون الأول القادم،مؤشرا ايجابيا في المشهد الليبي خاصة مع الدعم الدولي الكبير الذي جاء في أعقاب مؤتمر باريس الذي دعا إلى التزام لا لبس فيه لكل الأطراف الليبية بإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في موعدها المقرر، ودعم جهود مفوضية الانتخابات لإنجاح هذا الاستحقاق، وهدد بفرض عقوبات على من يعرقل الانتخابات.

لكن الأوضاع على الأرض تبدو أكثر صعوبة لانجاح الاستحقاق الانتخابي خاصة مع استمرار الصعوبات الأمنية في بلد شهد سنوات من الفوضى وانتشار الجماعات المسلحة.فمنذ أيام تتجه الأنظار الى

مدينة سبها التي تشهد تطورات خطيرة تهدد العملية الانتخابية مع تأجيل النظر في طعن سيف الإسلام القذافي ضد مفوضية الانتخابات الليبية لأكثر من مرة بسبب الظروف الأمنية.

وتشهد مدينة سبها منذ أيام،تطورات متسارعة حيث تظاهر عدد من أهالي المدينة أمام مجمع المحاكم رافعين شعارات تطالب بإستقلالية القضاء وعدم التدخل في شؤونه،وذلك على خلفية منع دخول القضاة بعد تقديم فريق الدفاع أوراق الطعن ضد قرار المفوضية العليا للانتخابات، استبعاد سيف الإسلام القذافي من السباق الانتخابي.

وأكد سيف الإسلام عبر حسابه بموقع «تويتر»،الاثنين، قيام قوة عسكرية بتطويق مبنى محكمة سبها الابتدائية ومنع القضاة والموظفين من الدخول، مما تتسبب في تأجيل النظر في الطعن المقدم من محامي سيف الإسلام ضد قرار المفوضية العليا للانتخابات، لليوم الثاني على التوالي.وكان من المقرر أن تحسم المحكمة في جلستها،الأحد، قانونية ترشح سيف الإسلام من عدمه، لكن تم تأجيل النظر في الملف إلى يوم الإثنين.

وقال خالد الزايدي محامي سيف الإسلام القذافي في تسجيل صوتي إنه تم إغلاق جميع الطرق المؤدية لمحكمة سبها الابتدائية بسيارات عسكرية وتم منع سيارات المواطنين من المرور عبر الطرق المؤدية للمحكمة.وأكد الزايدي أن مرحلة الطعون التي تعد من أهم المراحل الانتخابية تتعرض للتعطيل وتساءل إذا كان هذا هو حال القضاء في مرحلة الطعون فما بالك في المراحل القادمة المتعلقة بالتصويت والعد والفرز واعتبر أن ما حدث رسالة بأن الانتخابات ستكون مهددة.

ومنذ ايام هاجمت قوة مسلحة هاجمت، محكمة الاستئناف في مدينة سبها، بعد تقديم فريق الدفاع أوراق الطعن ضد قرار المفوضية العليا للانتخابات، استبعاد سيف الإسلام القذافي من السباق الانتخابي. وقالت حكومة الوحدة الوطنية الليبية في بيان صادر عنها إنها «ترفض ما حدث بمحكمة سبها الإبتدائية من اعتداء طال العاملين، نفذته مجموعة تجاوزت القانون»، دون أي تفاصيل حول هوية المهاجمين.

وأكد البيان أنه على إثر الحادثة صدرت تعليمات لوزارتي الداخلية والعدل للتحقيق فورا في ملابسات الواقعة، ومضاعفة تأمين كافة المقرات للمحاكم المعنية

قال خالد الزايدي محامي سيف الإسلام القذافي أن مرحلة الطعون التي تعد من أهم المراحل الانتخابية تتعرض للتعطيل وتساءل إذا كان هذا هو حال القضاء في مرحلة الطعون فما بالك في المراحل اللاحقة .

حذرت البعثة الاممية من أن «كل من يمارس العنف ستتم مساءلته بقرار مجلس الأمن رقم 2570، ومخرجات مؤتمر باريس، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن، وكل الاتفاقات التي تمنع الأعمال التي تعرقل الانتخابات».

حذر وسيط الأمم المتحدة بشأن ليبيا المنتهية ولايته، يان كوبيش من أن عدم إجراء انتخابات في البلاد قد يؤدي إلى تدهور الوضع بشدة ويقود إلى مزيد من الانقسام والصراع.

بالنظر في الطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية في شقيها الرئاسي والتشريعي.ودعت الحكومة في بيانها «كافة الأطراف إلى احترام القوانين ورغبة الليبيين في تبني المسار السلمي للعملية السياسية».

ومن جانبه اعتبر رئيس لجنة الشؤون الداخلية بمجلس النواب، سليمان الحراري ،أن الاعتداء على محكمة سبها ،يعرض العملية الانتخابية بأكملها للخطر.و دعا الحراري ضرورة محاسبة الفاعلين واحترام مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة القضائية،مطالبا وزارة الداخلية بالقيام بمهامها في تأمين المؤسسات التي تتولى حمايتها، وبذل كل الجهود اللازمة في سبيل ذلك.

وأعربت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، عن انزعاجها من الهجوم المسلح على محكمة سبها، ونددت بما أسمته «استعمال أي شكل من أشكال العنف».وقالت البعثة الأممية في بيان لها، إنها ترفض «العنف المرتبط بالانتخابات الليبية».وحذرت من أن «كل من يمارس العنف ستتم مساءلته بقرار مجلس الأمن رقم 2570، ومخرجات مؤتمر باريس، والبيان الرئاسي لمجلس الأمن، وكل الاتفاقات التي تمنع الأعمال التي تعرقل الانتخابات».

وفي السياق ذاته،أكدت السفارة البريطانية لدى ليبيا في تغريدة لها بموقع «تويتر» ،ضرورة السماح للسلطة القضائية بأداء واجباتها دون أي ترهيب،معربة عن قلقها بشأن الوضع في سبها، حيث تشير التقارير أن الجماعات المسلحة تمنع جلسات الاستماع القضائية بشأن أهلية المرشحين» مؤكدة أنه «يجب السماح للسلطة القضائية بأداء واجباتها دون أي ترهيب».

ولوّح مجلس الأمن الدولي، الأربعاء 24 نوفمبر 2021، بفرض عقوبات على الأفراد أو الكيانات الذين يهددون السلام أو الاستقرار أو الأمن في ليبيا أو يعرقلون أويقوضون استكمال عملية الانتقال السياسي كعرقلة الانتخابات أو تقويضها .وأكد على أهميّة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في 23 أكتوبر 2020، وما تضمنه من انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا دون تأخير. وتهدد الخلافات بشأن قواعد الانتخابات، وتردي الاوضاع الأمنية، بإخراج العملية الانتخابية عن مسارها ما قد يعيد البلاد الى مربع الصراعات مجددا .وحذر وسيط الأمم المتحدة بشأن ليبيا المنتهية ولايته، يان كوبيش من أن عدم إجراء انتخابات في البلاد قد يؤدي إلى تدهور الوضع بشدة ويقود إلى مزيد من الانقسام والصراع.

وتطرح التطورات على الساحة الليبية مخاوف حول سلامة المرشحين والناخبين ومراكز الاقتراع ولجان الانتخابات،خاصة مع ظهور بوادر العنف ومحاولات الاقصاء في ظل استمرار الفوضى الامنية وانتشار الجماعات المسلحة والخلايا الإرهابية النائمة التي سبق لها أن شنت هجمات على المحاكم ومفوضية الانتخابات في ليبيا.

ولا شك أن إجراء انتخابات حرة نزيهة لم يعد مطلبا داخليا فحسب، وإنما يدفع المجتمع الدولي الى ضرورة المضي نحو الاستحقاق الانتخابي لارساء نظام سياسي معترف به دوليا قادر على الحصول على المساعدات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وذلك من خلال ضمان ممارسة العملية الانتخابية، واحترام إرادة الناخبين والقبول بالنتائج لاعادة الاستقرار والامن في البلاد بعد سنوات من الفوضى والعنف.

استبعاد سيف الاسلام من الانتخابات أي تأثيرات على المشهد الليبي؟

شريف الزيتوني

في كل كتابة من الصعب أن يتجرّد الإنسان من ذاته، وخاصة في ما هو سياسي أين يبقى الموقف الخاص ملازما لصاحبه مهما سعى إلى الموضوعية أو الكتابة بلغة المراقب والمتحكم في أهوائه. وفي الحالة الليبية لا خروج عن هذا الإطار، حيث جاءت عملية إقصاء سيف الإسلام من الانتخابات الرئاسية محيّرة لجزء من شعب ليبي يعتقد في أن النجاة من الوضع الحالي لا يقدر عليها إلا من خبر الدولة وعرفت معه استقرارا في مستويات مختلفة، رغم ما يؤاخذ عن تلك الدولة من هفوات كان يمكن التعامل معها بحكمة أكبر، لكن أن يتم تقييد الشخص بقوانين موضوعة على الإطار أو بإجراءات مزاجية غير خاضعة للقانون ولا للمنطق وقتها نكون أمام ديمقراطية كاذبة متحكم فيها بمنطق الأمر الواقع.

من خلال نظرة إلى رمزية الأبطال في الأفلام والروايات، يكون سيف الإسلام هو البطل الذي تجسّدت حوله لحظة الظلم، لكنه يقفز عليها بإصرار المتحدّي الذي يعرف أن التاريخ دائما ما ينصف أهل الحق وأن إرادة الناس أقوى من قفزات المندفعين وضيقي الأفق.

وفي السياسة كما في الأدب أو السينما أو الدراما، البطل ليس شرطا أن يكون رابحا خلال الأحداث بل أحيانا يكون ضحيتها، لكنه غالبا هو محرّكها ومحور دورانها إلى أن تأتي لحظة الإنصاف التي يرتفع معها الحق الذي لا رادّ له. كما أن التتويج عادة ما يكون في آخر القصة، أين يحكم العدل، ويقف البطل في لحظة ينتهي معها الظلم أو المأساة التي سادت على كامل الأحداث، معلنا عن النجاة من كل المطبات التي وجدت في السيناريو، وما يحصل في ليبيا هذه الأيام ليس بعيدا عن هذه الصورة إن صحّ التمهيد لها وناسبت القصد من إدراجها، بعد أبطلت محكمة سبها ترشح سيف الإسلام القذافي، وهو البطل السياسي هنا بمعناه الرمزي، ترشحه للانتخابات الرئاسية بزعم عدم انطباق إحدى المواد الانتخابية عليه.

فبعد يومين من تقديم ترشحه للرئاسيات، أعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن رفض الترشح، استنادا إلى فصول غير واضحة وغير ملزمة إلا لمن كتبها، باعتبار أن الجنائية الدولية التي استند عليها قرار الإسقاط، تعتمد أصلا على ملفات من محاكم ليبية كانت أصدرت حكما ببراءة سيف من كل التهم التي نسبت إليه وبالتالي تكون المفوضية إما أمام تناقض أو أمام عدم الالتزام بأحكام قضائية محلية وقرارتها ستجعل قائمة الترشيحات منحصرة في أطراف تمارس نفوذها مناطقيا بعيدا عن كل امتداد

شعبي جامع.

وما يؤكّد عملية التصفية السياسية لملف سيف الإسلام القذافي هو رفض الطعن الذي تقدّم به، حيث غادر محاموه «قاعة المحكمة بعد امتناع القضاة بمحكمة سبها الابتدائية عن عقد جلسة النظر في الطعن المقدم ضد قرار المفوضية العليا للانتخابات رفض ترشحه»، وهي سلسلة تعطيلات بدأت بهجوم مسلحين على المحكمة بالتزامن مع وصول فريق فريق الدفاع لتقديم ملف الطعن ضد قرار استبعاده من انتخابات الرئاس، في حادث استنكرته حتى الأمم المتحدة عبر بعثته في ليبيا معبرة عن انزعاجها من مثل هذه التجاوزات.

الإشكال في إقصاء سيف الإسلام أنه ينهي أكذوبة الديمقراطية التي رفعها القادمون على أجنحة «الناتو»، ويفتح الجدل عن المشهد الذي يسعى إليه هؤلاء؛ هل هي ليبيا الجديدة التي تنهي كل تمييز سياسي أو جغرافي أو اجتماعي أم ليبيا المشكلة على مزاج المتنفذين الجدد والذي يتبنون الإقصاء ضد كل مخالف لهم بمزاعم مختلفة وسيف في هذه الحالة مثال من بقية أمثلة باعتبار أن قائمة المقصين مازالت تتوسع كل يوم، ما يهدد العملية الانتخابية برمتها، إذا تواصل العمل بمثل هذا المنطق.

جاءت عملية إقصاء سيف الإسلام من الانتخابات الرئاسية محيّرة لجزء من شعب ليبي يعتقد في أن النجاة من الوضع الحالي لا يقدر عليها إلا من خبر الدولة وعرفت معه استقرارا في مستويات مختلفة، رغم ما يؤاخذ عن تلك الدولة من هفوات كان يمكن التعامل معها بحكمة أكبر.

لكن رغم الممارسات الإقصائية ضده، بقي سيف محافظا على الهدوء في تصريحاته مطالبا الليبيين في رسالة قصيرة، بسحب بطاقاتهم الانتخابية، لكي

أعلنت المفوضية العليا للانتخابات عن رفض الترشح، استنادا إلى فصول غير واضحة وغير ملزمة إلا لمن كتبها، باعتبار أن الجنائية الدولية التي استند عليها قرار الإسقاط، تعتمد أصلا على ملفات من محاكم ليبية كانت أصدرت حكما ببراءة سيف من كل التهم التي نسبت إليه وبالتالي تكون المفوضية إما أمام تناقض أو أمام عدم الالتزام بأحكام قضائية محلية وقرارتها ستجعل قائمة الترشيحات منحصرة في أطراف تمارس نفوذها مناطقيا بعيدا عن كل امتداد شعبي جامع.

يتمكنوا من المشاركة في موعد 24 ديسمبر، خاصة بعد أن قام عدد منهم بتمزيقها في ردّة فعل غاضبة على القرار، وكأن الرجل لديه ثقة أو على الأقل أمل بأن قرار إسقاطه هو الذي سيسقط وأن عودته للمنافسة ستكون بمجرّد سير الأمور في إطارها القانوني السليم.

وفي تعليق له عن إسقاط ترشح القذافي قال النائب في البرلمان الليبي سعيد مغيّب أن المجلس صاغ قوانين غير إقصائية ومانحة لكل الليبيين حق الترشح للرئاسية، بهدف بناء دولة ديمقراطية حديثة. وقال مغيب في تصريحات إعلامية أن مثل هذه الإجراءات من شأنها أن تعطل العملية الانتخابية.

إقصاء سيف والكثيرين غيره آخرهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، من الانتخابات الرئاسية يعتبر إشارة سلبية عن نزاهة العملية الانتخابية برمتها، بل إن الأخير أشار في تصريحات سابقة على هامش مؤتمر باريس حول ليبيا، إلى أنه لن يتخلى على السلطة إلا إلى شخصية منتخبة انتخابا نزيها بما قد يعني رفضه للانتخابات إذا واصلت في هذه الفوضى والإجراءات غير المحسوب، وكل هذا قد يجعل البلاد من جديد أمام كابوس عدم الاستقرار، خاصة أن أطرافا كثيرا تعرف جيدا أن ستكون خارج دائرة الاهتمام مستقبلا وبالتالي من صالحها الإبقاء على الحالة الراهنة.

يرى كثيرون أن سيف الإسلام ليس ابنا لزعيم ليبي سابق، ولا هو شخصية رمزية قادم بسجل مليء بالتجارب كما هو مليء بالأسئلة والاستفهات. لكنه اليوم أملا لكل الليبيين في أن يعود بهم إلى فترة كان كرامة الليبي محفوظة في أي مكان يدخله، وكان الوضع الاقتصادي للبلاد مريحا حتى للطبقات الضعيفة التي تراهن على الدولة في كل احتياجاتها.

بالعودة إلى بداية المقال ورمزية الأبطال في الأفلام والروايات، يكون سيف الإسلام هو البطل الذي تجسّدت حوله لحظة الظلم، لكنه يقفز عليها بإصرار المتحدّي الذي يعرف أن التاريخ دائما ما ينصف أهل الحق وأن إرادة الناس أقوى من قفزات المندفعين وضيقي الأفق، وما الآيات التي تلاها لحظة تقديم ترشحه، إلا ثقة منه في أن العدل باق مهما حاول المعرقلون إسقاطه وأن صوت العقل سيكون أعلى من كل أصوات التشويش التي تقفز على سطح الأحداث، لكن الأسئلة التي تطرح حتى بعيدا عن سيف، هي مدى قدرة البلاد على الوصول إلى لحظة 24 ديسمبر في ظل حالة التوتر التي لا يكاد أحد ينجو منها.

بوادر العنف في الانتخابات الليبية وتأثيراتها

نجاة فقيري

يبدو المشهد الليبي للمتابع البسيط ورديا إلى حد ما، فالبلد الغارق في الفوضى لعقد من الزمن بدأ يتعافى شيئا فشيئا ويسير بخطى ثابتة نحو الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. لكن الواقع حسب الخبراء والملاحظين معقد إلى حد ما فالثغرات كثيرة وإمكانية تقويض الانتخابات وحتى الاستقرار النسبي مطروحة بشدة خاصة مع بوادر العنف والفوضى التي طفت للسطح بمجرد بداية الإجراءات الانتخابية المتمثلة في الترشحات للإنتخابات الرئاسية.

مع بداية التحضير للعرس الانتخابي الليبي تزايدت وتيرة العنف وتسارعت العديد من الإطراف إلى سياسة الطعن والإقصاء في «منهجية» إعتبرها الخبراء واضحة المعاني و«مسيسة» ولكن ماصاحب بعضها من استعمال للقوة والسلاح أعاد المخاوف التي ما فتئت تصاحب المسار السياسي الليبي بحذر خاصة مع هشاشة الوضع وعدم استكمال تطبيق بنود اتفاق وقف النار بجنيف.

القانون الإنتخابي يثير لغوا كبيرا

أثارت صياغة القانون الإنتخابي والإعداد اللوجستي للإنتخابات الليبية منذ البداية لغوا كثيرا لكثرة ثغراته ونقص بنوده وعدم وضوحها حسب المراقبين والمحللين وهو ما تسبب في تأجيل الانتخابات التشريعية والإبقاء على الرئاسية في موعدها، وهو ما برز جليا بعد عملية التقديم وما صاحبها من تشكيكات وطعون.

وفي تعليق سابق على هذا القانون الإنتخابي الذي لاقى نقدا كثيرا من شخصيات سياسية ليبية وخبراء محللين وإقليميين، قال عبد الحميد الدبيبة رئيس الحكومة المؤقتة الذي خوّلته له المادة 12 من القانون، ونصت هذه المادة على أنه «يعدّ كل مواطن، سواء أكان مدنيّا أم عسكريّا، متوقفا عن العمل وممارسة مهامّه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر، وإذا لم يُنتخب فإنه يعود لسابق عمله

- أثارت صياغة القانون الإنتخابي والإعداد اللوجستي للإنتخابات الليبية منذ البداية لغوا كثيرا لكثرة ثغراته ونقص بنوده وعدم وضوحها حسب المراقبين والمحللين

- أعربت بعثة الأمم المتحدة عن قلقها مما يحصل في سبها وأدانت في بيان لها اللجوء لـ«أي شكل من أشكال العنف» التي من شأنها أن تقوض العملية الإنتخابية

وتُصرف له مستحقاته كافة.«الإنتخابي الترشح ليتم الطعن في ترشحه لاحقا أن «القانون الإنتخابي معيب» وذلك بعد إقراره من قبل مجلس النواب ا الليبي .

وقبيل تقديم الترشحات أفادت وكالة الأنباء الليبية الرسمية، أن قيادات ونخب سياسية وبرلمانية ليبية، من بينها مفوضية الانتخابات والبعثة الأممية ومجلس الدولة وبعض أعضاء المجلس

- **وكانت الحكومة الليبية المؤقتة في وقت سابق قد أعلنت أنّ مجهولين اعتدوا على المحكمة الابتدائية في سبها مما حال دون انعقادها للنظر في طعن قدّمه سيف الإسلام القذافي**

الرئاسي الليبي، تجرى مشاورات لإجراء تعديلات على قانون الانتخابات الذى أثيرت حوله العديد من الملاحظات والتشكيات. لكن يبدو أن التعديلات لم تتم في الوقت المحدّد ما ساهم في الوضع الحالي من الطعونات والتنديدات التي بلغت حد استخدام القوة والسلاح.

قوة واعتداءات وأسلحة في عملية الطّعون

أعربت بعثة الأمم المتحدة عن قلقلها مما يحصل في سبها وأدانت في بيان لها اللجوء لـ«أي شكل من أشكال العنف» التي من شأنها أن تقوض العملية الإنتخابيةمذكّرة بقرار مجلس الأمن رقم 2570 ومخرجات مؤتمر باريس والبيان الرئاسي لمجلس الأمن حول المساءلة عن الأعمال التي تعرقل الانتخابات.

كما شددت البعثة الأممية على أهمية حماية العملية الانتخابية، معتبرة أن «الاعتداء على المنشآت القضائية أو الانتخابية أو العاملين في القضاء أو الانتخابات ليست مجرد أعمال جنائية يعاقب عليها القانون الليبي، بل تقوض حق الليبيين في المشاركة بالعملية السياسية».

وجاء ذلك على خلفية قيام قوة عسكرية بتطويق مبنى محكمة سبها الابتدائية ومنع القضاة والموظفين من الدخول، مما تتسبب في تأجيل النظر في الطعن المقدم من محامي المترشح الرئاسي سيف الإسلام معمر القذافي ضد قرار المفوضية العليا للانتخابات، لليوم الثاني على التوالي. وقال سيف الإسلام القذافي نجل الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، حسب ما نشره على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي، إن قوة عسكرية طوقت مبنى محكمة سبها الابتدائية لليوم الثاني على التوالي، ومنعت القضاة والموظفين من الدخول. من جانب آخر أفاد وسائل إعلام محلية تعرض المتظاهرين

المعتصمين أمام محكمة سبها لإطلاق نار، دون معرفةمصدر إطلاق النار.

وكانت الحكومة الليبية الموحدة في وقت سابق قد أعلنت أنّ مجهولين اعتدوا على المحكمة الابتدائية في سبها مما حال دون انعقادها للنظر في طعن قدّمه سيف الإسلام القذافي بقرار منعه من الترشّح للانتخابات الرئاسية المقرّرة الشهر المقبل، مؤكّدة أنّها أمرت بتعزيز أمن المحاكم المعنية بالنظر في الطعون الانتخابية. وقالت الحكومة في بيان لها «ترفض ما حدث بمحكمة سبها الابتدائية من اعتداء طال العاملين نفّذته مجموعة تجاوزت القانون».دون تحديد هويتها أو الجهة المسؤولة عنها .

وأكّد البيان أنّه على الإثر صدرت تعليمات لوزارتي الداخلية والعدل للتحقيق «فوراً» في ملابسات الواقعة، ومضاعفة تأمين كافة المقرات للمحاكم المعنية بالنظر في الطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية في شقّيها الرئاسي والتشريعي.ودعت الحكومة في بيانها «كافة الأطراف إلى احترام القوانين ورغبة الليبيين في تبنّي المسار السلمي للعملية السياسية».

المرتزقة والمليشيات المسلحة..الثغرة الأبرز في قلب العملية الانتخابية

رغم الإتفاقيات والتنصيص على ضرورة خروج المرتزقة والمليشيات من ليبيا منذ اتفاق وقف إطلاق النار ومهلة الـ90 يوما التي نص عليها مؤتمر جنيف حتى قبل البدء في المسار السياسي والتحضير للإنتخابات كان أولى أولويات عملية الاستقرار ونجاح المسار الإنتقالي وبالتالي نجاح الإستحقاق الإنتخابي الذي سيضمن خروج ليبيا من دائرة الفوضى والأزمات هي سحب المرتزقة والمليشيات من الآراضي الليبية، إلا أن تموقعهم في المشهد الليبي لسنوات طوال بات يلقي بضلاله على العملية الانتخابية إذا يبحث بعضهم عن موطيء قدم ويبحث البعض الآخر عن حليف جديد قوي، بينما يبحث الكثير منهم عن تقويض العملية برمتها لضمان البقاء.

لقد تحركت المليشيات بسرعة لغلق فروع المفوضية العليا للإنتخابات في دوائر عدة مثل الزاوية وزليتين وغريان بطلب من بعض الأطراف حسب ما أكده المراقبون والمحللون لتصطف المليشيات والمرتزقة من جديد مع أطراف الأزمة السياسية فدعنا نكون متفائلين ولا نتحدث عن أطراف نزاع جديدة. من هذا الجانب يؤكد الخبراء أن عدم إخراج المرتزقة قبل العملية الانتخابية يعتبر خطر كبيرا وتهديدا قويا لنجاح العملية الانتخابية.

وبعيدا عن محاولة الإصطفاف في العملية

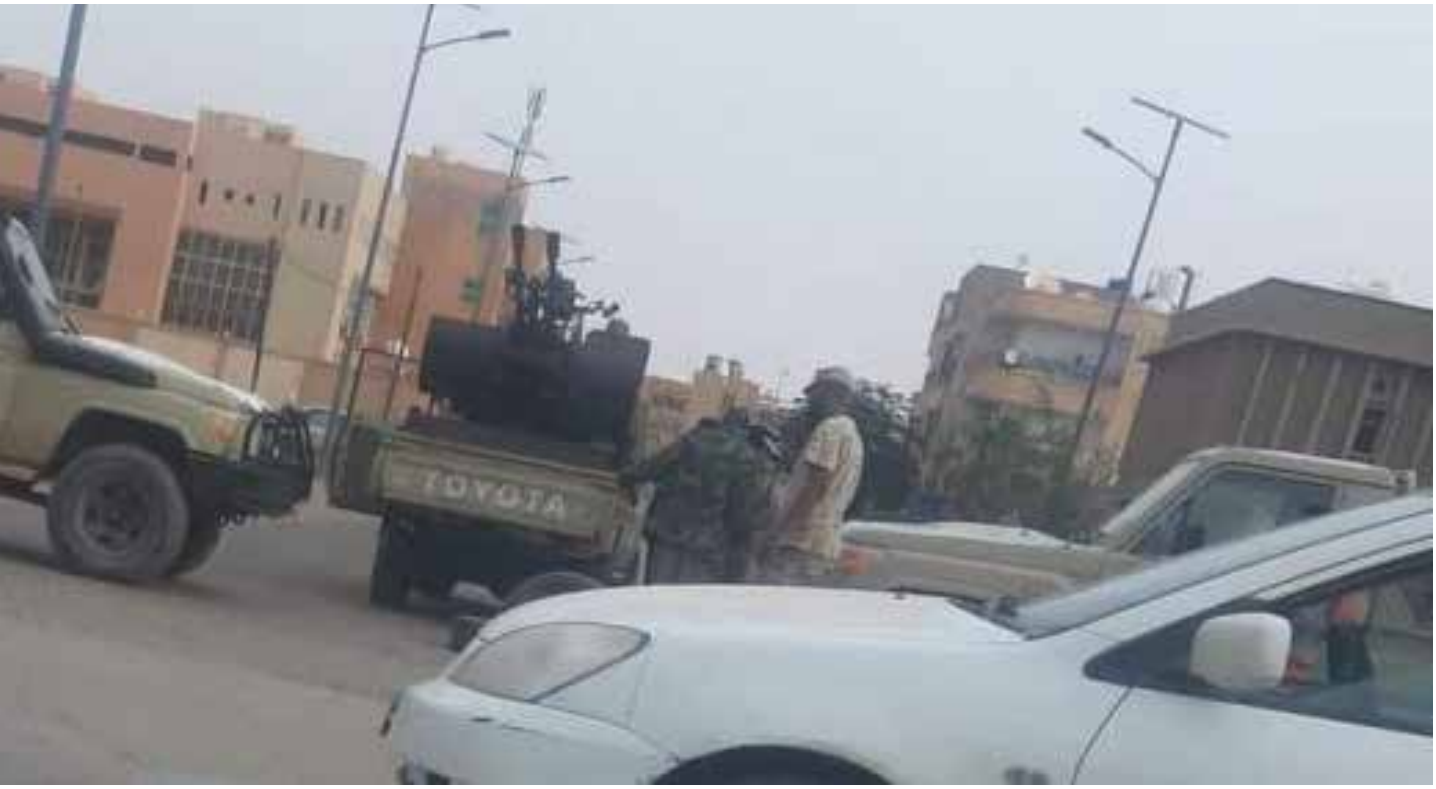

الانتخابية الليبية، تعتبر العديد من فصائل الميليشيات مستقلة وأسست لنفسها كيانا خاصا ومناطق نفوذ وبسطت هيمنتها عليها وركزت عملياتها وتجارتها المشبوهة ومواردها الخاصة بكل الطرق غير القانونية حسب ماأكدته تقارير عدة. فمن الصعب الآن السيطرة عليها بل وحتى إخراجها لأن تخليها عن كل امتيازاتها التي حققتها سيتطلب» معجزة». فقد فشلت المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية في زعزعة هذا الملف ولو قيد أنملة رغم المحاولات الأخيرة فحتى حكومة الدبيبة لم تستطع إحراز أي تقدم في الملف. وهو ما يثير مخاوف وتحفظات كثيرة مما سينجر عن نتائج العملية الانتخابية.

استقالة كوبيتش المفاجئة !

في خطوة مفاجئة أعلن المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كوبيتش عن استقالته قبيل أيام عن الانتخابات الليبية. خطوة أثارت جدلا واسعا وتساؤولات كثيرة خاصة وأن المبعوث الأممي السابق غسان سلامة قد استقال هو الآخر مغردا بتدوينته الشهيرة قائلا: «سعيت لعامين ونيف للّم شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد»، متابعًا أن صحته «لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد».

فيما لم يوضح كوبيتش الأسباب الحقيقية التي دفعته للإستقالة في هذا الظرف بالذات خاصة بعد حضوره اللافت في مؤتمر باريس وتصريحاته المحمسة والإيجابية للمرحلة القادمة في ليبيا.

ورغم التسريبات والتكهنات بأسباب الإستقالة التي أرجع البعض كونها بسبب الخلافات الحاصلة في العملية الانتخابية الليبية فيما أرجعها آخرون إلى أن الاستقالة جاءت بعد ضغوط في مجلس الأمن الدولي ولكن الأمم المتحدة أكدت على لسان متحدثها الرسمي ستيفان دوجاريك، أن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش قبل استقالة كوبيتش، مؤكدا أن «الاستقالة لم تكن مفاجئة». مضيفا أن «غوتيريش يعمل على إيجاد البديل المناسب لكوبيش»، قائلا: «نعمل بأسرع ما يمكن لضمان استمرارية القيادة». ونفى دوجاريك أن يكون قد نشب أي خلاف بين الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، قبل الاستقالة، لكنه قال إن استقالة كوبيش لم تكن مفاجئة بالكامل.

سيناريوهات عديدة..وكل الإحتمالات واردة

في حوار مع راديو كندا RADIO-CANADA

- **- تموقع المليشيات والمرتزقة في المشهد الليبي لسنوات طوال بات يلقي بظلاله على العملية الانتخابية إذا يبحث بعضهم عن موطيء قدم ويبحث البعض الآخر عن حليف جديد قوي، بينما يبحث الكثير منهم عن تقويض العملية برمتها لضمان البقاء**

تضمن 5 أسئلة محورية حول حقيقة الوضع في ليبيا كشفت المحلّلة والباحثة المستقلّة نادرة الشريف، المختصة في التحولات التي يشهدها العالم العربي والتي لها تقارير هامة حول الشأن الليبي، المآلات المحتملة للإنتخابات الليبية وما بعدها.

تقول الباحثة بخصوص خطر انفجار الوضع من جديد بسبب الانتخابات، مع أنه هناك أكثر من 90 مرشحا للرئاسة ، لكننا لا نرى شخصية موحدة في جميع أنحاء البلاد. إننا نخشى التوترات وردود الأفعال التي سيتخذها داخل الجانب الخاسر في أعقاب الانتخابات. فمنذ بداية الحوار السياسي وحتى اليوم تغير معنى هذه الانتخابات تمامًا. كان الهدف الأول، عندما أطلقت الأمم المتحدة هذا الحوار ، البدء من الصفر على أساس جيد. ومع ذلك ، أصبحت الانتخابات في الأشهر الأخيرة هدفا في حد ذاتها، يُنظر إليها على أنها غنائم حرب. ويلقي العديد من الليبيين باللوم على الفاعلين السياسيين لتمسكهم بالسلطة بأي ثمن.

و تضيف نادرة الشريف حسب نص الحوار، نحن بين المطرقة والسندان، يريد الليبيون إجراء انتخابات لأنهم يرونها وسيلة لتجديد طبقة سياسية لا يثقون فيها كثيرًا ولإعطاء المسؤولين المنتخبين في المستقبل شرعية معينة لا يتمتع بها من هم في السلطة حاليًا. يؤكد العديد من الليبيين أنه مهما كانت السلطات المنتخبة ، فإنها على الأقل ستتمتع بشرعية الشعب وسيكون لهم الحق في تقرير مصيرهم ، باختصار ، الآمال هائلة وكذلك خطر خيبة الأمل.

وتتابع الباحثة،نعتقد أن هناك انفصال بين ما يتوقعه الناس من الانتخابات وما سيحدث. فحيث يطالب الناس بتغيير كامل في الطبقة السياسية، إلا أننا نرى أن أغلبهم يقدمون أنفسهم كمرشحين. في حين أن المخاطر المرتبطة بالاستقطاب السياسي الحالي حول الانتخابات واضحة ، فإن الفشل في تنظيم الانتخابات يمكن أن يؤدي إلى تدهور خطير في الوضع في البلاد ويؤدي إلى مزيد من الانقسامات والصراعات ، كما أقر المبعوث الخاص يان كوبيتش الذي استقال في 17 نوفمبر، في تصريح له.

تطرح سيناريوهات تأجيل الانتخابات وتقويضها بل وعدم إجرائها بقوة بين أوساط المفكرين والمحللين كفرضيات واردة جدا خاصة بعد ما رافق الطعون من تحركات بلغت حد استخدام القوة والسلاح ومع غياب شخصية توحّد الليبية بصفة مطلقة فإن الإنقسامات مطروحة هي الأخرى بقوة وهي السبب الأساسي والرئيسي للصراعات القائمة منذ 2011 التي تتقد شيئا فشيئا مع تأجيجها خارجيا وبتدخل المرتزقة والمليشيات. وهنا تزداد التساؤولات والمخاوف من إمكانية نجاح الموعد الديموقراطي الليبي وسط نيران الفوضى والعنف الذي يغطيها رماد الهشاشة اللوجيستية والسياسية والأمنية وغيرها.

مخاوف دولية من فشل الانتخابات في ليبيا

رامي التلغ

تشهد ليبيا الآن مرحلة حساسة وصعبة جدا بعد مرور عشر سنوات من سقوط نظام القذافي، حيث بدأ العدّ التنازلي لإجراء الانتخابات الرئاسية اللّيبية المقررة يوم 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل وقد أعلنت مفوضية الانتخابات إلغاء ترشح أكثر من 20 مرشحاً من إجمالي عدد أكثر من 98 مرشحاً للرئاسة، في ظل تصاعد مناخ التوتر في البلاد منذ صدور قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

عبّرت عدة أطراف دولية، على رأسها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والولايات المتحدة الأميركية، عن قلقها من بوادر العنف السياسي التي طبعت المشهد الليبي خلال الأيام الماضية.

ويعرف الملف الليبي حراكًا دوليا واسعا حيث زار وفدين أمريكي وبريطاني لدعم عملية الانتقال الديمقراطي السّلمي للسّلطة، إذ ترى واشنطن أن «ليبيا أمام فرصة ذهبية لإنهاء الصراع، ودفع الاقتصاد إلى الأمام، وإرساء الأساس لمجتمع ديمقراطي مستقر».

وعبّرت عدة أطراف دولية، على رأسها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والولايات المتحدة الأميركية، عن قلقها من بوادر العنف السياسي التي طبعت المشهد الليبي خلال الأيام الماضية، مع اقتراب موعد التصويت لاختيار أول رئيس منتخب في تاريخ البلاد.

هذا القلق، ظهر في بيانات أصدرت للتعليق على حادثة محكمة سبها، التي حاول فيها مسلحون منع محامي سيف الإسلام القذافي، من تقديم الطعن على قرار استبعاده من الانتخابات.

وتضامنت سفارة الولايات المتحدة لدى ليبيا، في بيان لها، الجمعة، مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في مخاوفها بشأن العنف المرتبط بالانتخابات، مؤكدة ضرورة «حماية العملية الانتخابية».

وكانت البعثة الأممية قد أبدت «انزعاجها إزاء الأنباء الواردة عن هجوم على محكمة سبها»، ودانت «بشدة أي شكل من أشكال العنف المرتبط بالانتخابات»، بعد أن أجلت المحكمة جلسة كانت مقررة، مساء الخميس، للنظر في الطعن المقدم من سيف الإسلام القذافي، على قرار استبعاده من القائمة الأولية لمرشحي الانتخابات الرئاسية، بعد محاصرة مجموعة مسلحة مقرها.

واعتبرت السفارة الأميركية، في بيانها المقتضب، «الاعتداء على المنشآت القضائية أو الانتخابية أو العاملين في القضاء أو الانتخابات ليست مجرد أعمال جنائية يعاقب عليها القانون الليبي، بل تقوض حق الليبيين في المشاركة في العملية السياسية».

وحذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن التدخل في الانتخابات الليبية أو استخدام العنف قد يؤدي إلى عقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي.

وقال مستشار الخارجية الأمريكية جيفري ديلورينتيس في إيجاز أمام مجلس الأمن حسبما ذكرت وكالة الأنباء الليبية اليوم الخميس «نذكر الذين يتدخلون في الانتخابات الليبية أو يؤججون العنف بأن مجلس

• حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن التدخل في الانتخابات الليبية أو استخدام العنف قد يؤدي إلى عقوبات من قبل مجلس الأمن الدولي.

الأمن قد يفرض عقوبات على أي شخص يعرقل أو يقوض الانتخابات كما هو مخطط لها في خارطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي.

وأكد جيفري، إن التهديد بمقاطعة الانتخابات لن يعزز السلام، وعلى مجلس الأمن أن يحاسب معطليه.

وأشاد ديلورينتيس باللجنة العسكرية المشتركة (5+5) وخطة عملها الشاملة لانسحاب القوات الأجنبية المسلحة، داعيا كافة الدول إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن وسحب المرتزقة والقوات الأجنبية.

مجلس الأمن بدوره أكد تأييده للانتخابات التي ستجرى في ليبيا في 24 ديسمبر المقبل على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق الصادرة عن منتدى الحوار السياسي الليبي والمتفق عليها في تونس العاصمة في نوفمبر 2020 وفي القرار 2570لسنة 2021.

وأعرب مجلس الأمن عن تأييده لدور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، مشيدًا بالأعمال التحضيرية التقنية التي نفذت بالفعل، ويتطلع إلى قيام مفوضية الانتخابات بإضفاء الطابع الرسمي على الجدول الزمني الكامل للانتخابات وتنفيذه في بيئة سلمية، ومشددًا على أهمية الانتقال السلمي للسلطة في ليبيا عقب الانتخابات.

وأدان مجلس الأمن أي جهود لتقويض العملية الانتخابية عبر جهود تستهدف تأجيج العنف أو بث معلومات مضللة أو منع مشاركة الناخبين، مؤكدًا أن الانتخابات الحرة والنزيهة ستسمح للشعب الليبي بانتخاب مؤسسات تمثيلية وموحدة من بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة.

وحث مجلس الأمن، جميع الأطراف الليبية المعنية على الالتزام بقبول نتائج الانتخابات واحترام حقوق خصومها السياسيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها، ودعاهم إلى اتخاذ خطوات لزيادة الثقة المتبادلة وبناء توافق في الآراء قبل الانتخابات المقبلة، بوسائل منها الحوار والمصالحة الوطنية، كما أشاد بدور البعثة الأممية للدعم في ليبيا

والمبعوث الخاص للأمين العام في هذا الصدد.

في ذات الصدد،جدد الممثل السامي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية بالاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل، دعم الاتحاد الأوروبي للجهود المبذولة لسحب جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب من ليبيا، متعهدا بفرض التكتل عقوبات حال عرقلة الانتخابات المقرر إجراءها الشهر القادم.

وأكد بوريل أن ليبيا لديها فرصة واضحة لبناء مستقبل مستقر ومزدهر وأن الاتحاد الأوروبي على استعداد لتقديم الدعم اللازم في هذا المنعطف الحرج للبلاد؛ تحذيرات دولية وبالأخص أوروبية من عرقلة الانتخابات مما يطرح عدة أسئلة حول كيفية إدارة أوروبا للأزمة الليبية لفترة المقبلة.

من ناحيته،جدد المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لويس ميغيل بوينو، تلويح الاتحاد بفرض عقوبات على معرقلي الانتخابات في ليبيا، مشددا على «أولوية» إجراء الانتخابات في موعدها ديسمبر المقبل، وفي ذات السياق، أكد على دعم الاتحاد الأوروبي للجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5) المسؤولة عن تنفيذ قرار وقف إطلاق النار وخروج المرتزقة والقوات الأجنبية، وتوحيد المؤسسة العسكرية.

وأوضح أن هناك التزاما سياسيا من الاتحاد الأوروبي تجاه التنفيذ الملموس لخطة العمل التي وافقت عليها اللجنة، كما دعا قيادة حكومة الوحدة الوطنية إلى إظهار عزمها القوي على إرساء الأسس لإصلاح شامل في قطاع الأمن، بما في ذلك بذل جهود حقيقية لتفكيك الميليشيات وتوحيد القوات المسلحة تحت إشراف مدني.

وقال بوينو في تصريحات صحفية إن «الاتحاد الأوروبي اعتمد إطارا قانونيا يسمح بفرض عقوبات على الأشخاص والكيانات التي تعرقل أو تقوض الانتخابات»، مشيرا إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2571 (2021) الذي يؤيد تلك الخطوة».

وتابع قائلًا «نحن على استعداد لتجنيد جميع مواردنا لمرافقة ليبيا خلال هذه العملية المعقدة»، مضيفا أنه «لا يمكن أن يكون حل النزاع الليبي إلا سياسيا، من خلال عملية شاملة يملكها ويقودها الليبيون، ويعيدون سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية».

وحول التلويح بورقة العقوبات، سبق وأن أدخل مجلس الاتحاد الأوروبي في يونيو الماضي، تعديلا على قراراه بشأن «الإجراءات التقييدية في ليبيا» ليشمل أخذ تطورات الوضع الحالي بالبلاد.

• أدان مجلس الأمن أي جهود لتقويض العملية الانتخابية عبر جهود تستهدف تأجيج العنف أو بث معلومات مضللة أو منع مشاركة الناخبين.

ويتضمن القرار فرض عقوبات على أفراد وهيئات تساهم في تهديد الأمن والسلام في ليبيا، ويفتح التعديل الباب لفرض عقوبات على من يقوم بتصرفات تعرقل الانتخابات.

من جانب آخر،أكد ممثلو الاتحاد الأفريقي في اجتماع مع اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 المنعقد في تونس، استعدادهم للتواصل والتنسيق التام بما يضمن انسحاب المرتزقة والمقاتلين التابعين لدول الاتحاد بمختلف تصنيفاتهم.

وأنهى وفد الاتحاد الأفريقي اجتماعاته مع اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 المنعقدة على امتداد يومين في تونس، بتأكيد ضرورة استكمال بناء قنوات اتصال دائمة وفعالة، والتشاور بشأن الوضع في ليبيا.

وأكد البيان الختامي للاجتماع، أن ممثلي الاتحاد الأفريقي أبدوا «استعدادهم التام للتنسيق والتعاون الذي يكفل خروج كافة المقاتلين الذين يتبعون دول الاتحاد الأفريقي وبكل تصنيفاتهم من الأراضي الليبية وضمان استقبال بلدانهم لهم».

وأضاف البيان أنه «تم الاتفاق على التنسيق لضمان عدم عودة هؤلاء المقاتلين مجددا إلى ليبيا وعدم زعزعة استقرار أي من دول الجوار».

إلى ذلك،يرى مراقبون أن المجتمع الدولي حذر مراراً من محاولات بعض الجبهات داخل ليبيا وخارجها لعرقلة الانتخابات، ونسف الخريطة السياسية.

كما دعا، خلال عدة مناسبات دولية ومؤتمرات كان أخرها المؤتمر الذي عقد في باريس في 12 نوفمبر، من مغبة التحركات التي تمارسها بعض القوى الداخلية بدعم جهات خارجية لعرقلة المسار السياسي في البلاد.

شلوف: هناك مخاوف من عدم قبول تيار الفوضى لنتائج الانتخابات

أكد الباحث الليبي ورئيس مؤسسة السليفيوم للأبحاث والدراسات، جمال شلوف، ضرورة وجود ضمان حقيقي لقبول جميع الأطراف بنتائج الانتخابات مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن المليشات في غرب ليبيا كانت قد رفضت مخرجات الانتخابات عام 2014 وهو ما يجعل هناك مخاوف حقيقية من عدم قبول تيار الفوضى لنتائج الانتخابات. إلى نص الحوار:

حوار: سوزان الغيطاني

كيف قرأت انعكاسات أعمال العنف التي بدأت تظهر مع بداية الاستعدادات للعملية الانتخابية؟

إن الاختراقات الأمنية والتحشيد العسكري ومؤشرات العنف الذي تقوم به المليشيات هي الخطة (ب) التي يقوم بها تيار الفوضى لمنع الانتخابات. فالمليشيات التي قادت انقلاب فجر ليبيا بعد خسارتهم لانتخابات مجلس النواب 2014 هم نفسهم الذين يحاولون الآن استباق الانتخابات الرئاسية التي يتيقنون من هزيمتهم فيها بإحداث اضطرابات أمنية لمنع حدوثها. بعد أن فشلت كل المحاولات السياسية من رموز تيار الفوضى لعرقلتها.

هل يمكن القول إن أعمال العنف التي شهدناها تعد مؤشرات لها ما بعدها أم أنها

> **الانتخابات في ليبيا خطوة مهمة ورئيسية لتوحيد مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والمعيشي وحتى الخدمي والاقتصادي.**

ومؤشرات العنف الذي تقوم به الميليشيات هي الخطة (ب) التي يقوم بها تيار الفوضى لمنع الانتخابات.

أحداث عابرة؟

لا نشك أن هذه المؤشرات العنيفة هي بداية لحملة عنف ستطال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمراكز الانتخابية لعرقلة الانتخابات لو تمكنت الملشيات من ذلك ولم يحدث ضغط حقيقي يردعهم عن ذلك.

إلى أي مدى يمكن القول إن البيئة الليبية مستعدة للعملية الانتخابية؟

الانتخابات في ليبيا ليست مجرد تداول على السلطة أو حتى صناعة سلطة جديدة. بل هي خطوة مهمة ورئيسية لتوحيد مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار الأمني والمعيشي وحتى الخدمي والاقتصادي.

فالانتخابات في خارطة الطريق هي خطوة نحو توحيد الدولة وإرساء السلام. وعرقلتها تعني العودة للاحتراب.

إلى أي مدى يمكن أن تلجم التهديدات بعقوبات دولية محاولات عرقلة الانتخابات؟

مسلسل التهديد بالعقوبات الدولية لمعرقلي الانتخابات صار سمجا وممللا. وما لم تخرج فعليا قائمة بالمعرقلين وتطبق عليهم الجزاءات المنصوص عليها في القرار 1970 بما فيها بطاقة ضبط وإحضار للجنائية الدولية (وتنفيذها) فإن المعرقلين سيزدادون عبثا وسيعودون بالوضع الأمني إلى المربع الأول لا محالة.

كيف يؤثر انتشار الجماعات المسلحة والمرتزقة على الوضع الأمني في ليبيا؟

الميليشيات المسلحة تشكل تهديدا لكل شئ في ليبيا وحلها هو الأساس الأول لإنهاء الأزمة في البلاد وهو ما أكد عليه اتفاق الصخيرات ديسمبر 2015 مرورا باتفاقات أبوظبي وباريس وباليرمو وليس انتهاء ببرلين وجنيف. فطالما الملشيات واسلحتها موجودة فكل شئ وليس فقط الاستحقاق الانتخابي في خطر.

برأيك ما أبرزالصعوبات التي ستواجه العملية الانتخابية؟

أهم الصعوبات هو محاولة المرشح الانتخابي ورئيس

تسييس القضاء واستخدام السلطات القضائية لإقصاء الخصوم الانتخابيين أمر سيؤدي ليس إلى فشل العملية الانتخابية بل وإلى موجة عنف لن تأتي بخير أبدا.

حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبه تسييس القضاء واستخدام السلطات القضائية لإقصاء الخصوم الانتخابيين. وهو أمر سيؤدي ليس إلى فشل العملية الانتخابية بل وإلى موجة عنف لن تأتي بخير أبدا.

إلى أي مدى تتخوف من عدم قبول جميع الأطراف بنتائج العملية الانتخابية؟

وجود سوابق للمليشات في غرب ليبيا لرفض مخرجات انتخابات 2014 سيكون هاجس حقيقي في حالة خسارة تيار الفوضى المليشياوي للانتخابات ولابد من وجود ضمان حقيقي لقبول جميع الاطراف لنتائج الصندوق.

إلى أي مدى ترى أن حكومة الوفاق نجحت في تحقيق المصالحة الوطنية؟

لم تنفذ السلطة المؤقتة التي جاءت بها لجنة ال75 في جنيف فبراير الماضي التزامها بالبدء في عملية المصالحة الوطنية. أو حتى وضعت أسس للعدالة الانتقالية ضمن برنامج متكامل. لذا نامل أن تقوم السلطة المنتخبة القادمة بهذا الامر.

حوار شامل مع عضو لجنة الدفاع عن سيف الإسلام بالجنائية الدولية

أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، الأربعاء (24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021)، في حكم أولي إن سيف الإسلام القذافي غير مؤهل للترشح لانتخابات الرئاسة المقررة في 24 ديسمبر المقبل.

وبررت المفوضية قرارها استبعاد سيف الإسلام القذافي بمخالفته شروط الترشّح، وفقا للمادة (10) من قانون انتخاب الرئيس في بندها (7)، الذي ينصّ على ضرورة ألا يكون المترشح قد «صدرت بحقّه أحكام قضائية نهائية في جناية أو جريمة»، كما بررتها بمخالفته المادة 17 في بندها الخامس، الذي يشترط على المرشّح الحصول على «شهادة خلوّ من السوابق»، وفي إطار متابعة «بوابة إفريقيا الإخبارية» لمستجدات وتطورات العملية الانتخابية في ليبيا، أجرت هذا الحوار مع الدكتور خميس الزناتي عضو لجنة الدفاع عن سيف الإسلام لدى محكمة الجنايات الدولية، وإلى نص الحوار:

همسة يونس

> لم نتفاجأ بقرار المفوضية فحسب، وإنما بالأسانيد التي تأسس عليها القرار رقم (79 لسنة 2021 بشأن استبعاد مترشحين لانتخاب رئيس الدولة).

-كيف تابعتم استبعاد سيف الإسلام القذافي من الانتخابات؟

الحقيقة التي ينبغي أن يعيها الجميع هي إن عدم قبول المفوضية العليا للانتخابات لملف السيد سيف الإسلام لا يعني إقصائه البتّة، ولكن دعيني -ومجاراة لهذا القول- أؤكد لكَ أن الأمر يكون متوقعاً عندما يكون المترشح بحجم أسم كسيف الإسلام، وليس لأن الملف تعتريه بعض المثالب أو النواقص.

وفي واقع الأمر نحن تفاجأنا ليس بقرار المفوضية فحسب، وإنما بالأسانيد التي تأسس عليها القرار رقم (79 لسنة 2021 بشأن استبعاد مترشحين لانتخاب رئيس الدولة)، فمن المؤسف أن المفوضية تذرعت بما ورد إليها من ردود «كيدية» اعتقدت أنها مخالفة لبندين من قانون انتخاب رئيس الدولة، وهما «عدم انطباق» المادة 10 البند 7، والمادة 17 البند 5»، وهذا أمر مستغرب جداً لأن ملف الدكتور سيف الإسلام ملف مستوفٍ لكل الشروط، بل أن إدارة المباحث العامة نفسها منحت له شهادة الخلو من السوابق، فكيف يستقيم هذا الأمر؟

ومن هنا فالشخصنة في التعاطي مع هذا الملف تبقى محل شك، ونحن هنا لا نتهم المفوضية، ولكننا نستغرب من أسانيدها التي جاءت متعارضة مع ما نص عليه القانون الذي يشترط وجود حكم نهائي والسيد سيف الإسلام لم يصدر بحقه مطلقاً أي حكم نهائي في أي قضية، كما أن ملفه يحتوي كما قلت على المسوغات المطلوبة والتي من بينها شهادة الخلو من السوابق (القيد الثاني الذي أوردته المفوضية).

-كيف تقرأ أسباب الاستبعاد؟

الاستبعاد بني على أساسين يتصلان ببعضهما كما ذكرت آنفاً وكلاهما لا يشكلان أساس قانوني، وبمتابعة

- هناك شبه إجماع على أن دوافع استبعاد سيف الإسلام سياسية ولا علاقة لها بجوهر القانون.
- الاستدلال بحكم المادة 10 فقرة 5 لا يصلح مانعاً قانونياً.
- لا توجد أي حجة قانونية لمفوضية الانتخابات أو أي جهة أخرى للاحتجاج بنص المادة 10.

للكثير من التحليلات واستطلاعات الرأي نجد شبه إجماع على أن الدوافع كانت سياسية ولا علاقة لها بجوهر القانون، وهذا التحليل ذهب إليه جل المعلقين والمراقبين المحليين والأجانب، وهذا يعني أن كل ما يثار من زوابع هو لا علاقة له بصحيح القانون لا من قريب ولا من بعيد.

وللأسف الشديد المفوضية استندت أيضاً على نص المادة 37 من قانون العقوبات التي تنص على إن كل شخص يحكم عليه بالإعدام يفقد أهليته القانونية وهذا تفصيل عام يتعلق بالأحكام النهائية وليست الأحكام الغيابية ناهيك بحكم تم نقضه وأصبح في حكم العدم.

-ماذا عن المادة 10 من قانون انتخاب الرئيس التي لجأت إليها المفوضية ومدى تطابقها مع حالة سيف الاسلام؟

الاستدلال بحكم المادة 10 فقرة 5 لا يصلح مانعاً قانونياً فهي تقتضي صدور حكماً قضائياً نهائياً يسقط أهلية التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وهذا الأمر لا يتعلق بالدكتور سيف الإسلام بتاتاً فالحكم الغيابي الصادر بحقه تم نقضه، فمن الناحية القانونية تفسير الأمر لا يحتاج إلى عناء كبير فالحكم النهائي في نظر القانون هو الحكم الذي لا يقبل الطعن بالطرق العادية. وحتى لو سلمنا جدلاً بالاحتجاج بالحكم الذي صدر عن محكمة جنايات طرابلس فنجد أنفسنا أمام حكم وصف بالغيابي وهو حكم تهديدي غير قابل للتنفيذ، علاوة على أن يكون نهائياً فما بالكم وقد أبطلته المحكمة العليا في شهر مايو الماضي، وبالتالي يزول هذا الحكم وتزول معه كل آثاره إن وجدت أصلاً، والحجة الآن لحكم المحكمة العليا التي نقضت حكم محكمة جنايات طرابلس بإعادة النظر في الدعوتين الجنائية والمدنية مجدداً أمام هيئة أخرى، وكما يعلم الجميع أن القضية معروضة للمداولة من جديد أمام محكمة جنايات طرابلس لإعادة المحاكمة فيها من جديد.

وبالتالي نستطيع القول جزماً إنه لا يوجد أي حجة قانونية للمفوضية أو أي جهة أخرى للاحتجاج بنص المادة 10.

-من الناحية القانونية.. ما مدى مشروعية قرار الاستبعاد؟

الاستبعاد بني كما ذكرت على حكم محكمة زائل، وبالتالي تزول معه كل آثاره، فالقضية 630-2012 نقضتها المحكمة العليا برمتها وأعادت تداولها من جديد أمام هيئة قضائية أخرى وأمام نفس المحكمة التي صدر منها الحكم المنقوض، وبالتالي فأن الحكم محل الاعتبار الذي يرتب الآثار القانونية هو حكم المحكمة العليا وليس حكم محكمة جنايات طرابلس. وهذا الحكم بالنقض يشمل جميع المتهمين في القضية المذكورة ولو لم يقدموا طعون، بل يكفي أن يتقدم واحداً منهم عندما تكون التجزئة غير ممكنة وتكون الأوجه التي بني عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه في الدعوى وفي هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضاً ولو لم يقدموا، وهذا نص صريح

لا لبس ولا غموض فيه ولا اجتهاد مع النص.

واعتقد جازماً أن القضاء الليبي صاحب التاريخ العريق في النزاهة سيحسم الأمر بسهولة، كما أنه من جانب أخر تستحيل إمكانية الاحتجاج بالمادة 17 فقرة 5 لأن الجهة صاحبة القيد هي نفس الجهة التي منحت السيد سيف الإسلام شهادة بالخلو من السوابق، وبعيداً عن ذلك أيضاً أنه وطيلة هذه المدة كان السيد سيف الإسلام متمتعاً بكل حقوقه المدنية والسياسية، فقام برفع دعوى أمام القضاء الليبي في أكثر من مناسبة.

وأذكر بأن قانون المباحث الجنائية والمعدل بقرار رقم 92 لمجلس الوزراء لسنة 2013 يشترط صدور حكماً نهائياً لكي يدرج المتهم بأن له سوابق، فمن أين جاء هذا القيد ومتى؟!.

بل وحتى على مستوى ما يعرف بالعقوبات الدولية ولأول مرة منذ 10 سنوات تنأى محكمة الجنايات الدولية عن المطالبة بتسليمه ومحاكمته حتى ان التقرير الثاني والعشرين الذي قدمه المدعي العام بمحكمة الجنايات الدولية في إحاطته أمام مجلس الأمن الأسبوع الماضي، أكد عدم حيادية هذه القضية ما جعله -أي المدعي العام الدولي د. كريم خان- يتنحى عنها ويؤكد اختصاص القضاء الوطني بها ويحيل متابعتها لنائبه جيمس ستيورات.

-ما تفسيرك.. كيف يتم استقبال الأوراق من قبل لجان مختصة بفروع المفوضية، إذا كان هناك خلل فيها من الأساس؟

❖ توجد وباعتراف رئيس المفوضية نفسه العديد من الأخطاء الفنية والصعوبات التقنية والتخبط الإداري ناهيك عن التخبط التشريعي الذي طال حتى المجلس الأعلى للقضاء نفسه، وخير شاهد على ذلك التعديلات وإلغائها، وقد حدثت بعض هذه التعديلات بعد بدء عملية البت في طلبات المترشحين وهي حالة غريبة، وفي كل الأحوال نحن لن نستبق الأحداث ونثق في عدالة ونزاهة هذه المؤسسات وعليها عبء إثبات ذلك.

-ما تعليقكم على ما دار في محيط محكمة استئناف سبها أثناء قدوم محامي سيف الإسلام القذافي لحضور جلسة البت في الطعن؟

مؤسف جداً هذا السلوك الهمجي الذي يعكس حالة الإفلاس الأخلاقي قبل السياسي التي أصابت أصحاب النفوس الضعيفة وأصحاب الأجندات الخفية، لأنه بمجرد وجود سيف الإسلام ستختفي كل المظاهر الخادعة ومن هنا فأن سلوكها الوحيد سيكون ممارسة الغوغائية وخلق مناخ من الفوضى ومع أن السلوك استهدف قضاة المحكمة وكل كادرها واستخدم فيها التهديد بالسلاح الناري، ولكن هذا الأمر مر مرور الكرام ولم تتخذ أية إجراءات صارمة حياله، أما الأستاذ خالد الزائدي فكان يؤدي واجبه وأدلى بتصريح من عين المكان استنكر فيه هذا الفعل.

-ما هي الخطوات القانونية القادمة لفريق سيف الإسلام تجاه هذه التطورات؟

القانون كفل لكل ذي مصلحة حق الطعن أمام اللجان الابتدائية، وأيضا الطعن في قرارات هذه اللجان أمام لجان الاستئناف وحدد المعايير الواجب مراعاتها، واعتقد أن الفريق القانوني للدكتور سيف الإسلام على وعي بكل ما ينبغي اتخاذه من خطوات حسب تطورات الموقف القانوني لملف موكله.

-هل يؤثر الاستبعاد على مجريات الانتخابات الليبية؟

الذي يعيه القاصي والداني أن الشعب الليبي -وأقولها بكل تجرد- وبكل أطيافه يلتف اليوم حول الدكتور سيف الإسلام أكثر من أي وقت مضى، ولعلكم تابعتم سيل المظاهرات العارمة التي شهدتها مناطق في ليبيا احتجاجاً على قرار المفوضية، وأيضا جل مجالس القبائل أصدرت بيانات مرئية ومكتوبة استنكرت فيها

قرار المفوضية ورفضته وأكدت تمسكها بالسيد سيف الإسلام وترك الأمر لصناديق الاقتراع، ومن هنا أي تعنت سوف يؤدي لتقويض العملية الانتخابية لأن غالبية الشعب الليبي تؤيد سيف الإسلام وكل المؤشرات تؤكد اكتساحه للانتخابات.

-هل سجلتم ملاحظات أو طعونًا ضد بقية المنافسين؟

نحن غير معنيين بالطعن في باقي المترشحين ذلك أن دخول الدكتور سيف الإسلام إلى العملية الانتخابية لم يكن لغاية السلطة أو مقتضيات الحكم فهذا الأمر لم ولن يشغل بال سيف الإسلام مطلقاً، لأن القضية بالنسبة له هي انتشال الوطن وإعادة بناء نسيجه الاجتماعي من خلال مصالحة وطنية ناجزة وكذلك توحيد مؤسسات الدولة واسترجاع هيبتها وسيادتها بعد كل هذه السنين العجاف التي أعقبت غزو الناتو لليبيا سنة 2011 وأحالت ليبيا إلى العدم، وبالتالي فالمشروع الوطني للدكتور سيف الإسلام هو أكبر وأسمى وأرفع من أن يتم اختزاله في تنافس على السلطة أو تتبع عورات أطراف معينة.

والأهم أن الشعب الليبي قادر على أن يميز الغث من السمين، ويعرف الصالح والطالح، والوطني والعميل.

في الختام.. ما نسبة عودة سيف الإسلام للسباق الانتخابي؟

كل القيود التي وردت على ترشح الدكتور سيف الإسلام لا وجه لها من الناحية القانونية الصرفة، والقضاء الليبي اليوم أمام محك تاريخي ليثبت نزاهته ومصداقيته ويستعيد ثقة الناس فيه، ومن هذا المنطلق

- **تستحيل إمكانية الاحتجاج بالمادة 17 فقرة 5 لأن الجهة صاحبة القيد هي نفس الجهة التي منحت سيف الإسلام شهادة بالخلو من السوابق.**
- **غالبية الشعب الليبي تؤيد سيف الإسلام وكل المؤشرات تؤكد اكتساحه للانتخابات.**
- **كل القيود التي وردت على ترشح سيف الإسلام لا وجه لها من الناحية القانونية الصرفة.**
- **القضاء الليبي اليوم أمام محك تاريخي ليثبت نزاهته ومصداقيته ويستعيد ثقة الناس فيه.**

وبما أنه تنعدم جميع الموانع القانونية فالأمر ليس محل تكهنات، وإنما هو حتمية بلغة القانون مثلما أن سيف الإسلام نفسه حتمية شعبية ومطلب شعبي، والشعب الليبي قال كلمته واستطلاعات الرأي أظهرت بما لا يدع مجال للشك أن الأمر لن يكون مجرد سباق رئاسي، وانما هو سيكون عرس شعبي تستعيد فيه ليبيا سيرتها الأولى عزيزة مهابة.

كـركـاتيـر